

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة 1996-2023

Assessing the Role of Governance Indicators in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria:

An Empirical Study Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model for the Period 1996–2023

عبد المؤمن بن علي

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، جامعة
الوادي-الجزائر

Abdelmoumen-benali@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2025/12/20

سمير تامة*

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، جامعة
الوادي-الجزائر

samir-tamma@univ-eloued.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025/11/22

تاريخ الاستلام: 2025/10/17

ملخص:

حاولت هذه الدراسة تحديد أثر مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996 - 2023، وللوصول إلى هدف الدراسة المتمثل في تحديد الأثر في الأجلين القريب والبعيد اعتمدنا على مجموعة من المقاربات والأدوات الإحصائية، حيث قمنا ببناء نموذج باتباع منهجية ARDL بتوظيف مجموعة من المتغيرات متمثلة في مؤشرات الحوكمة (فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد)، ومؤشر أسعار الاستهلاك النهائي (التضخم) كمتغيرات مستقلة، ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمتغير تابع.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة، كما يُلاحظ وجود أثر في الأجل الطويل بين مؤشر الجودة التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت الدراسة وجود أثر لحظي طردي بين فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر آني عكسي بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة. استثمار أجنبي مباشر. نموذج ARDL.

تصنيفات JEL: O16، G18، C22.

Abstract :

This study sought to determine the impact of governance indicators on attracting foreign direct investment (FDI) in Algeria over the period 1996–2023. To achieve the objective of examining both short-run and long-run effects, a set of econometric approaches and statistical tools were employed. Specifically, a model (ARDL) methodology, incorporating a group of explanatory variables represented by governance indicators - government effectiveness, regulatory quality, political stability, and control of corruption - in addition to the consumer price index (inflation) as independent variables, while inward foreign direct investment was considered the dependent variable.

The findings revealed the existence of a cointegrating relationship among the study variables. Moreover, a long-run relationship was found between regulatory quality and foreign direct investment: increase in FDI. The study also indicated a positive short-run relationship between government effectiveness and FDI, and a negative instantaneous relationship between political stability and FDI inflows

Keywords: Governace; Foreign direct investment; Model ARDL.

Jel Classification Codes: O16، G18، C22.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز المهمة التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وذلك لكونه لا يتوقف فقط على تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل بل يتعداه إلى جلب مجموعة من المنافع أبرزها توفير التمويل الخارجي المستدام لأن معظم الدول النامية تعاني من ضعف في تخصيص الموارد وتعبئة المدخرات لعدم وجود أسواق مالية نشطة تسهم بشكل واضح في عملية التنمية بالإضافة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة فرص العمل والاستفادة من الخبرات التكنولوجية، غير أن إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على النظام الضريبي ولا على الموارد الطاقوية بل يعتمد أيضا على بيئة إدارة الأعمال ومدى تطبيقات المؤشرات الحوكمة فيها، وتعتبر فعالية الحكومة والجودة التنظيمية والاستقرار السياسي، وطرق مكافحة الفساد والتصويت والمسائلة من الركائز الأساسية التي ينظر إليها من قبل المؤسسات الأجنبية قبل الدخول للاستثمار في أي قطر اقتصادي، الجزائر على غرار الكثير من الدول النامية تتمتع بمقومات اقتصادية أبرزها الموارد الطاقوية، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي، إلا أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية ضلت غير مستقرة بسبب التأخر في تطبيق الكثير من الإصلاحات الاقتصادية.

1.1. إشكالية الدراسة

إلى أي مدى تساهم مؤشرات الحوكمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-
2023؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- ✓ يرتبط مؤشر الجودة التنظيمية بعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل؛
- ✓ يستجيب الاستثمار الأجنبي المباشر للتغير في مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر الاستقرار السياسي باتجاه طردي، وذلك في الأجل القصير.

3.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من معرفة أهم مؤشرات الحوكمة التي تتحكم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من أهمية في تعزيز النمو الاقتصادي وجلب مجموعة من المنافع الاقتصادية، لأنها تحدد مدى استقرار النظام وجاذبية السوق، والحد من الفساد، وفعالية المؤسسات، ولهذا فإن دراسة مؤشرات الحوكمة تمثل خطوه مهمة لفهم الاختلاف في تدفقات الاستثمار الأجنبي بين دول العالم خصوصا في الجزائر.

4.1. أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باتباع منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة التي تمكننا من معرفة الأثر في الأجلين القصير والطويل، بمرئجى الوصول إلى وضع بعض الآليات والاستراتيجيات التي نستطيع من خلالها تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

5.1. منهجية الدراسة:

علي

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي القياسي وذلك من خلال عرض تعريف الحوكمة ومؤشرات قياسها وكذلك تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا من خلال بناء النموذج وتقديره باستخدام السلاسل الزمنية بتابع منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

6.1. الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع دراستنا:

يوجد عدة دراسات تطرقت إلى موضوع الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأثر أو السببية، تقاطعت مع دراستنا في أبعاد واختلفت معها في أبعاد أخرى، فيما يلي نستعرض بعض الدراسات السابقة:

1.6.1. دراسة yagoubaliGangi, Rafid s. Abdulrazak (2012)، الموسومة بـ **" The impact of governance on fdi flows to African countries"** هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول الأفريقية للفترة 1996-2010. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر التصويت والمسألة، فعالية الحكومة، سيادة القانون مع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما باقي المتغيرات الأخرى لم تكن لها دلالة احصائية. (Gangi & Rafid S, 2012, pp. 162-169)

2.6.1. دراسة AnettaKuna-MarszalekBoguslawuDobrowolska, Tomaszdorozynski (2023)، تحت عنوان

"The Quality of Governance and its Impact on Fdi inflows. A Comparative Study of Mamber States"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين جودة الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرون، تنطلق هذه الدراسة من فرضيه مفادها أن تحسين الإدارة العامة والمؤسسات ينشئ بيئة أعمال أكثر استقرار وجذبا للمستثمرين الأجانب، وللوصول إلى هدف الدراسة تم الإعتماد على مؤشرات الحوكمة السنة متغيرات مستقلة ومتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج كمتغير تابع للفترة 2000-2020، وبالإعتماد على نموذج Panel data مع طريقتي FixedEffects و RandomEffects توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تباين قوة التأثير، حيث لوحظ أن المؤشرات ذات القوة المرتفعة في التأثير مؤشر سيادة القانون والجودة التنظيمية (Dobrowolska, Dorozynski, & Kuna-Marszalek, 2023, pp. 7-30)

3.6.1. دراسة لخضر عقبي (2024)، المعنونة بـ " أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2002 2022 ". هدف الدراسة معرفة دور مؤشرات الحوكمة في إستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر". للوصول إلى هدف الدراسة المتمثل في تحديد دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم الإعتماد على مؤشرات الحوكمة الستة (سيادة القانون؛ فعالية الحكومة؛ النوعية التنظيمية؛ التصويت والمساءلة؛ الاستقرار السياسي، مكافحه الفساد) كمتغيرات مستقلة من جهة ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع من جهة أخرى وبالإعتماد على منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ARDL توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري النوعية التنظيمية ومكافحه الفساد مع الاستثمار الأجنبي مباشر في الأمد الطويل، أما باقي المتغيرات ليس هذا دلالة إحصائية (عقبي، 2024، الصفحات 245-266)

7.1. العلاقة بين اشكالية البحث والدراسات السابقة:

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

ان هدف هذه الدراسة تقديم إضافة علمية في موضوع الحوكمة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023، على الرغم من وجود مجموعة من الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع بالتحديد؛ إلا أن دراستنا اختلفت عن الدراسات السابقة في عدة جوانب؛ لعل أبرزها تحليل أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الأمدين القصير والطويل، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على الأجل الطويل فقط، كما افردت الدراسة باعتماد فترة زمنية أطول وأكثر وحداثة ما يتيح رؤية أعمق لتطور الحوكمة وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خلاف الدراسات الأخرى التي اعتمدت على فترة زمنية أقصر.

بالإضافة إلى ذلك فقد وظفت دراستنا متغير الاقتصاد الكلي ضمن النموذج المقدر خلافا لبعض الدراسات التي اقتصرت على مؤشرات الحوكمة وحدها، أسفر التحليل القياسي عن نتائج لحظية مهمة، حيث تبين وجود أثر طردي لفاعلية الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر عكسي للاستقرار السياسي في الأجل القصير، وهي جوانب لم تنطرق إليها العديد من الدراسات السابقة التي لم تميز بين الأمدين القصير والطويل.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة ومؤشرات قياسها:

2.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توجيه رؤوس الأموال إلى بلد آخر من قبل مستثمر مقيم في بلده الأصل، مع نية فعالة لإدارة الأصول المكتسبة في البلد المستضيف (آل زيارة، 2009، صفحة 73) وعادة ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار لأنه يُظهر التزامًا تامًا بتوجيه وإدارة الأصول بشكل مباشر، مما يشير إلى نقل تقنيات وخبرات إلى البلد المستضيف. (بن مريم، 2018، صفحة 57)

2.2. تعريف الحوكمة:

ظهر مفهوم الحوكمة نتيجة للقصور والتدهور في تسيير شؤون الدولة والمجتمع وسوء إدارة وتوزيع ثروات المجتمع، بالإضافة إلى فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها، وأصبح تطبيق الحوكمة حتمية ضرورية ومن متطلبات العصرنة لضمان تنظيم العمل في مؤسسات القطاع العام والخاص، يمكن تعريف الحوكمة بناءً على عدة مصادر على النحو التالي:

- الحوكمة هي عملية قيادة وتوجيه شؤون منظمة ما (قد تكون دولة، مجموعة دول، جهة، جماعة محلية، مؤسسة عمومية أو خاصة)، وذلك من خلال التنسيق، الاستشارة، المشاركة، والشفافية في اتخاذ القرارات. (سبتي، 2023، صفحة 1096)
 - تعتمد الحوكمة بشكل أساسي على قدرة المدراء على العمل كفريق واحد متشارك لدفع الأجندة الاستراتيجية والتأكيد على قيام الإدارة بمسؤولياتها العملية. (حديدي و طرافي، 2020، صفحة 338)
 - كما يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية". (THE WORLD BANK, 1991, p. 1)
 - وتعرف هيئة الأمم المتحدة الحوكمة بأنها "عملية صنع القرارات والطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ تلك القرارات (أو عدم تنفيذها)". (United Nations, 2009, p. 1)
 - عرف المشرع الجزائري الحوكمة في القانون رقم: 06-06 المتعلق بالمبادئ العامة بأنها "الحوكمة هي الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانتقادات المواطنين تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية". (نصاح و ربحي، 2024، صفحة 466)
- يمكننا القول بأن الحوكمة تتمثل في ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم.

3.2. مؤشرات قياس الحوكمة:

تصنف المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) التي يصدرها البنك الدولي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية متكاملة، (Kaufmann, Kraa, & Mastruzzi, 2010, pp. 2-28) يُعنى كل بُعد منها بجانب مختلف من جوانب جودة الحكم في الدولة، هذه المؤشرات الستة تُعد من أكثر المقاييس شمولية ودقة في قياس جودة الحوكمة، وتُستخدم لترتيب الدول على مقياس مئيني يتراوح من صفر (الأضعف) إلى 100 (الأقوى)، وفيما يلي تفصيل لأبعاد الحوكمة الستة التي تُستخدم في هذا الإطار:

1.3.2. البعد السياسي (The Political Dimension): يُعبر هذا البعد عن كيفية تعيين الحكومة وتغييرها، ويهتم بشكل أساسي بتمثيل المواطنين واهتماماتهم السياسية والمدنية. يُقاس هذا البعد من خلال مؤشرين:

أ- **مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability - VA):** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، كما يشمل قياس حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر، يُعتبر هذا المؤشر دليلاً على قدرة المواطن على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم، إن تطبيق مبادئ المشاركة والمساءلة يساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد نتيجة للرقابة المجتمعية، ويشمل كذلك قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات. (سبتي، 2023، الصفحات 1097-1098)

ب- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence - PS):** يهدف هذا المؤشر إلى قياس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو احتمال استخدام العنف، ويُعبر هذا المؤشر عن الاستقرار السياسي للدول، والذي يدعم فعالية وكفاءة السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما يقيس احتمال إدخال إصلاحات مشوهة أو مصطنعة تؤثر على استمرارية السياسات، وقد يتأثر هذا المؤشر بالأعمال الإرهابية. (دقيش و آخرون، 2019، صفحة 26).

2.3.2. البعد الاقتصادي (The Economic Dimension): يمثّل هذا البعد قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، وتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية للمواطنين، يرتكز هذا البعد على الحكم الاقتصادي الكلي للدولة وكفاءة الإدارة العامة، ويُقاس بمؤشرين رئيسيين:

أ- **مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness - GE):** يحاول هذا المؤشر قياس مدى جودة الخدمات العامة والكفاءة البيروقراطية، يشمل كذلك قياس درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام الحكومة بها، إن هذا المؤشر يرتبط برفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وتقديم خدمات عالية المستوى للمواطنين، ويقاس هذا المؤشر آراء المستجيبين حول جودة الخدمات العامة ومدى مصادقية التزام الحكومة بسياساتها. (نصاح و ربحي، 2024، صفحة 467)

ب- **مؤشر جودة التشريعات التنظيمية (Regulatory Quality - RQ):** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة تهدف إلى مساعدة تنمية القطاع الخاص، يهتم المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعلون بها مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة، وهو يعترف بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية بالتوازي مع القطاع العام، كما يقيس مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج (Pradhan & Sanyal, 2011, p. 2).

3.3.2. البعد القانوني والمؤسساتي (The Legal/Institutional Dimension): يُبين هذا البعد مدى احترام الحاكم والمحكوم للمؤسسات التي توّطر العلاقة بينهم، ويرتبط بتعزيز المردودية والحد من الفساد، يتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرين:

أ- **مؤشر سيادة القانون (Rule of Law - RL):** يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوٍ على كل الأفراد والمنظمات، يشمل كذلك الثقة في إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية الفكرية وجودة عمل الشرطة والمحاكم، كما يقيس احتمال حدوث الجرائم وبشكل خاص العنف، ويساعد ارتفاع

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

هذا المؤشر في خلق ثقة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد، مما يدعم الاستثمار. (نصاح و ربحي، 2024، صفحة 468).

ب- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption - CC): يُعرّف مؤشر السيطرة على الفساد وفقاً لـ (WGI) بأنه يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تُحجّم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح على الحكم، يقيس هذا المؤشر السيطرة على جميع أنواع الفساد، ويساعد في معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين، حيث تساعد محاربة الفساد والسيطرة عليه في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. (سبتي، 2023، صفحة 1102).

3. قياس أثر مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023

1.3. الطريقة والأدوات:

1.1.3. متغيرات الدراسة:

من أجل قياس العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الستة التي جاء بها كل من (Kaufmann, Kraa, & Mastruzzi, 2010, pp. 2-28) والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 في الأجلين القصير والطويل، اعتمدنا في ذلك على بيانات سنوية لـ 28 سنة مستله من بيانات البنك الدولي.

المتتبع لمؤشرات الحوكمة يرى أن هناك مجموعة من البيانات مفقودة وبالتحديد السنوات (1997، 1999، 2001)، ومن أجل استكمال الفترة الزمنية والحصول على البيانات المفقودة تم الإعتماد على طريقة الاستيفاء الخطي، وذلك لعدة أسباب منها السهولة في التطبيق خاصة إذا ما قورنت بالطرق المعقدة في معالجة البيانات، ومحدودية الفجوات خاصة إذا كانت القيم المفقودة قليلة ومنتشرة بشكل متباعد، بالإضافة الى التغيير في البيانات تدريجي وليس بشكل مفاجئ.

تم اعتماد المتغيرات وفق الدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، الجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة

جدول 1: متغيرات الدراسة

المتغير	رمزه	مدلوله
مؤشرات الحوكمة	GR	يحسب لنا مدى كفاءة الخدمات والادارة العامة ومدى استقلالية المؤسسات الحكومية وابتعادها عن الضغط السياسي،
	PV	يعطي لنا مدول حول مدى استقرار الحكومة، والوضع السياسي، واحتمالية حدوث تهديدات تهز استقرار النظام السياسي،

المصدر: من اعداد الباحثين ارتكازا على الموقع التالي: https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators	يقيم قدرة الحكومة في تنفيذ سياسات تدعم بيئة الأعمال، وتعزز القطاع الخاص	RQ	الجودة التنظيمية	
	تقيس مدى وجود الفساد في القطعين العام والخاص	CC	مؤشر السيطرة على الفساد	
	يعتبر كمؤشر رئيسي لقياس التضخم، حيث يعكس التير في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات	INF	مؤشر أسعار المستهلكين	التضخم
	هو أحد الاستثمارات الطويلة الأجل وهو عبارة عن تدفق أموال من دولة أجنبية إلى طويلة مضيئة بهدف الاستثمار، تم اعتماده كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار

[ank.org/source/worldwide-governance-indicators](https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators)

2.1.3. مواصفات النموذج:

لقياس العلاقة بين مؤشرات الحوكمة (فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية، مؤشر السيطرة على الفساد)، والاستثمار الأجنبي المباشر (الوافد) في الجزائر، اعتمدنا على نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، ووفقا لطريقة الاستيفاء الخطي تم الحصول على البيانات الثلاثة المفقودة بالإعتماد على المعادلة التالية:

لحساب سنة 1997 المفقودة:

$$\text{لدينا: سنة 1996} = -0.91$$

$$\text{سنة 1997} = \text{مفقودة}$$

$$\text{سنة 1998} = -0.88$$

$$X_1 = 1996, Y_1 = -0.91$$

$$X_2 = 1998, Y_2 = -0.88$$

$$Y_{1997} = Y_1 + \frac{1997-1996}{1998-1996} \times (Y_2 - Y_1)$$

$$Y_{1997} = -0.91 + \frac{1997-1996}{1998-1996} \times (-0.88 - (-0.91))$$

$$Y_{1997} = -0.91 + 0.015 = -0.895$$

$$Y_{1997} = -0.895$$

يمكننا تمثيل الشكل الرياضي الابتدائي على النحو التالي:

$$LFDI = f (GR, PV, RQ, CC, INF)$$

$$t=2023-1996$$

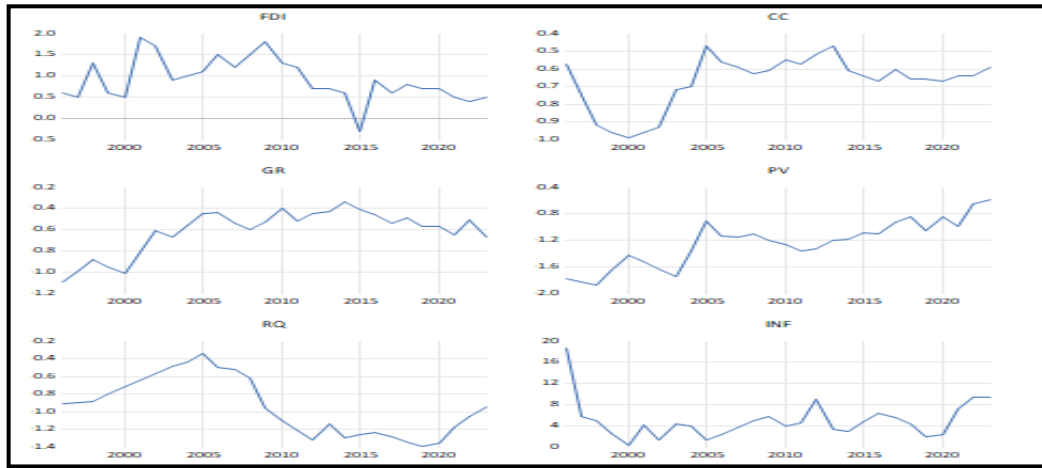
3.1.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

قبل تقدير أي نموذج قياسي يهدف إلى تحدد الأثر أو السببية حرياً بنا أن نختبر استقرارية السلاسل الزمنية سواء بيانياً أو من خلال اختبار جذر الوحدة، هذا الأخير يساعدنا على معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية، وبالتالي يساعدنا على تحديد النموذج الأنسب لتحقيق هدف الدراسة، وذلك بتتبع الطرق التالية:

أ. الرسم البياني للسلاسل البيانية: الشكل رقم (1) يبين الرسم البياني لتغيرات السلاسل الزمنية عبر الزمان FDI, INF, PV, CC, RQ, GR، يتضح جلياً أن السلاسل تحتوي على اتجاه عام Trend، أي غير مستقرة عند المستوى باستثناء سلسلة مؤشر السيطرة على الفساد CC التي يتضح أنها مستقرة عند المستوى؛ لأنها تتحرك حول مستوى ثابت (-0.2 -0.6)، ومن أجل التأكد النهائي نتجه إلى اختبارات جذر الأحادي عبر اختبار Philips- Perron.

الشكل رقم 1: الرسم البياني لسلاسل الزمنية محل الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

ب. نتائج اختبار جذر الوحدة

تبيّن من قراءة التمثيل البياني لسلاسل الزمنية محل الدراسة أن هناك اتجاه عام فيها، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى، وللحكم النهائي على ذلك نتجه إلى اختبار وجود جذر الوحدة Unit Root، بالإعتماد على اختبار فيليببيروون في النماذج الثلاثة ثابت فقط Intercept only وثابت واتجاه عام Without trend intercept، وبدون ثابت وبدون اتجاه عام With trend intercept. الجدول الموالي نستعرض ذلك:

الجدول رقم 2: نتائج اختبار جذر الوحدة Philips- Perron

النتيجة	عند الفرق الأول (1)			عند المستوى (0)			المتغير
	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	
I(1)	-11.33076 (0.0000)	-15.76509 (0.0000)	-11.0974 (0.0000)	-1.2063 (0.2027)	-3.5418 (0.0548)	-3.0492 (0.0429)	FDI
I(1)	-4.7101 (0.0000)	-4.4832 (0.0075)	-4.6149 (0.0011)	-0.35528 (0.5473)	-2.7215 (0.2363)	-2.0087 (0.2815)	CC
I(1)	-5.2996 (0.0000)	-12.2289 (0.0000)	-5.2816 (0.0002)	-1.6497 (0.0926)	-1.2730 (0.8731)	-2.6668 (0.0929)	GR
I(1)	-5.1694 (0.0000)	-5.9058 (0.0003)	-6.0968 (0.0000)	-2.2904 (0.0238)	-2.8945 (0.1796)	-0.7128 (0.827)	PV
I(1)	-3.4485 (0.0013)	-3.29055 (0.09)	-3.3758 (0.0214)	-0.3800 (0.5378)	-1.7015 (0.7226)	-1.2804 (0.6236)	RQ
I(0)	/	/	/	-3.14106 (0.0029)	-8.2009 (0.0000)	-5.8788 (0.0000)	INF

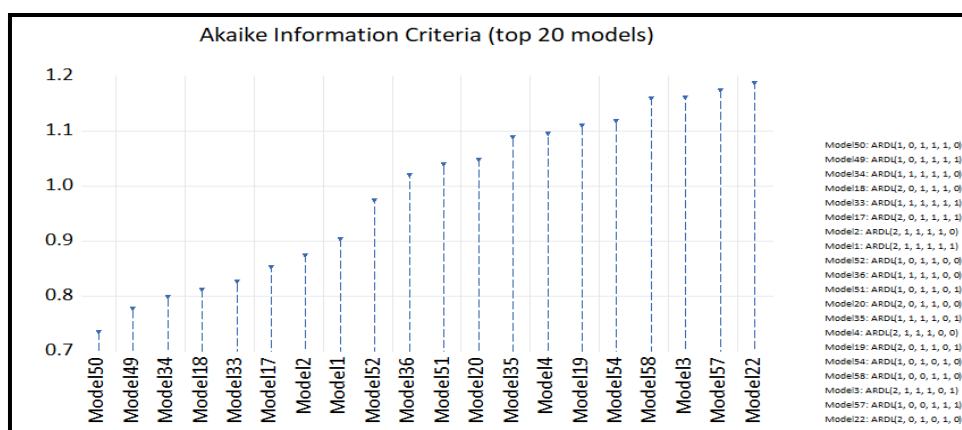
المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

يلاحظ من الجدول رقم 2 أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة حسب اختبار **Philips-Perron** لم تستقر عند المستوى $I(0)$ ؛ لأن الاحتمالية كانت أكبر من 5%، باستثناء سلسلة التضخم (INF) التي استقرت عند الفرق المستوى دون أخذ الفروق الأولى أو الثانية، وبعد ادخال الفروق الأولى على السلاسل الزمنية اتضح بأنها استقرت عند مستوى (1%، 5%، 10%)، وبالتالي يمكننا القول أن متغيرات الدراسة استقرت عند مستويات مختلفة $I(0)$ ، $I(1)$ وحسب هدف الدراسة ونتيجة الاستقرارية يتضح جليا أن النموذج الأنسب لدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر هو نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL (Pesaran, J Smith, & Shin, 2001, pp. 286-326)

2.3. تحديد فترات الإبطاء

قبل اختبار الأثرين الآني والتزامني حري بنا أن نتعرف على درجة الإبطاء المثلى، والذي اعتمدنا فيه على معيار Akaike information Criteria، حيث تم تحديد (1,0,1,1,1,0) كنموذج أمثل من بين 64 نموذجا. الشكل الموالي تستعرض ذلك

الشكل رقم 2: النموذج الأمثل ضمن النماذج المحتملة



المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

3.3 اختبار التكامل المشترك عبر استخدام منهجية الحدود (Bound Test)

من أجل التعرف على العلاقة التوازنية الطويلة الأجل وذلك قبل تقدير النموذج يأتي اختبار التكامل المشترك الذي نوضح نتائجه في الجدول التالي.

الجدول رقم 3: نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound Test)

ARDL Bounds Test -20231996:Sample 28:Included observation		
Test Statistic	Value	K
F- Statistic	5.1617875	5
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	Upper Bound
%10	2.08	3

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

%5	2.39	3.38
%2.5	7.2	3.73
%1	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 5)

يتضح من نتائج الجدول رقم 3 أن هناك علاقة تكامل مشترك (Cointegration) وهذا ما تفسره قيمة $F-Statistic = 5.1617$ وهي أكبر من الحد الأعلى 4.15 عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تنجّه من مؤشرات الحوكمة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي الانتقال إلى تقدير علاقة الأمد القريب والبعيد ضمن نموذج الفجوات الزمنية ARDL.

4.3. اختبارات صلاحية النموذج

من أجل اعتماد النموذج في دراسة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يخضع لمجموعة من الاختبارات التشخيصية لزيادة متانة النموذج المقدر، هناك مجموعة من الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي، واختبارات خاصة باستقراره هيكل النموذج. فيما يلي نوضح ذلك:

1.4.3. اختبارات سلسلة البواقي:

تتمثل الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي في مايلي:

- اختبار الذاتي التسلسلي للبواقي؛
- اختبار عدم تجانس التباين؛
- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque & Bera). نبين الاختبارات في الجدول الآتي:

الجدول رقم 4: الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

Breusch- Godfrey serial correlation LM test			
F – Statistic	2.055131	Prob. F(2,15)	0.1626
Obs*R-Square	5.807199	Prob. Chi-Square (2)	0.0548
Heteroskedasticity Test ARCH			
F – Statistic	0.900922	Prob. F (2,28)	0.3520
Obs*R-Square	0.940687	Prob. Chi-Square (2)	0.3321
Normality test JarqueBera			
Jarque-Bera			1.010131

Probability	0.603466
-------------	----------

المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 3-4)

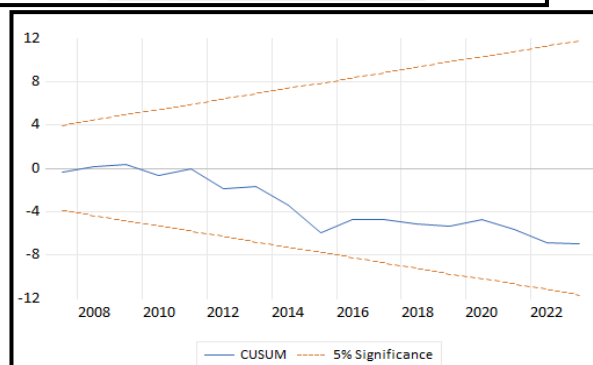
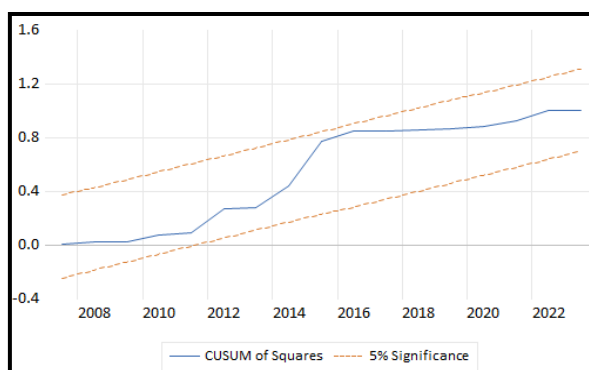
يتبين أن الاختبارات التشخيصية لسلسلة البواقي لا تعاني من مشاكل، وها ما تفسره احتمالية فيشر F-Statistic لا اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي تساوي 0.1626 وهي أكبر مستوى معنوية 5%، وما يُستدل أيضا باحتمالية فيشر لا اختبار عدم تجانس التباين ARCH تساوي 0.3520 وهي تتعدى مستوى معنوية 5%، وما توجه أيضا اختبار التوزيع الطبيعي الذي تتوزع فيه البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا؛ لأن احتمالية Jarque-Bera ما قيمته 0.6034 أكبر 5%.

2.4.3. اختبار استقرار هياكل النموذج:

يعتبر اختباري المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار (CUSUM of Squares) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة واختبار التوصيف الرياضي للنموذج من اختبارات التأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من التغيرات الهيكلية عبر الزمن، فيما يلي نستدل بذلك:

الشكل رقم 4: المجموع

الشكل رقم 3: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة
التراكمي البواقي المعدودة



المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يظهر من الشكل أعلاه رقم 4؛3 أن احصاءة كل من اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعدودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة (CUSUM of Squares) تقعا داخل الحدود الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية 5%، ويستدل بذلك تمتع النموذج بدرجة عالية من الاستقرار الهيكلي.

الجدول رقم 5: مدى ملائمة الشكل الدالي لتصميم النموذج

Ramsey Reset Test			
Test	Value	df	Probability
t-Statistic	0.250978	16	0.8050
F-Statistic	0.0602990	(1;16)	0.8050

المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

يلاحظ من الجدول رقم أن احتمالية **F-Statistic** والتي قيمتها 0.8050 تتجاوز مستوى معنوية 5% وبالتالي النموذج المعتمد في الدراسة لا يكابد من مشكلة عدم التحديد.

4. تحليل النتائج:

1.4. تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأمد الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك عبر اختبار الحدود **Bound Test** تأتي الخطوة الموالية لتقدير علاقة الأمد الطويل والقصير، وبالتالي سوف يتم تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة، التضخم) والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر. الجدول رقم 6 يبين النتائج المتوصل إليها

الجدول رقم 6: نتائج تقدير علاقة الأمد البعيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CC	-0.474279	0984013	-0.481985	0.6360
GR	0.023184	0.818104	0.028339	0.9777
PV	0.376682	0.383091	0.983268	0.3393
RQ	0.866713	0.261989	3.308198	0.0042
INF	-0.010605	0.036826	-0.287975	0.7768

C	1.960604	0.589947	3.323356	0.0040
$EC = FDI - (-0.4743 * CC + 0.0232 * GR + 0.3767 * PV + 0.8667 * RQ - 0.0106 * INF + 1.9606)$				

المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 6)

يُستدل من نتائج الجدول رقم 6 أن جميع متغيرات الدراسة لا ترتبط بعلاقة معنوية ذو دلالة احصائية مع المتغير التابع (FDI) عند مستوى معنوية 5% باستثناء متغير الجودة التنظيمية RQ والتي ترتبط بالمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) بعلاقة معنوية بمستوى 1%.

يرتبط متغير الجودة التنظيمية (RQ) بعلاقة طردية ذو دلالة احصائية ومعنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عند مستوى معنوية أقل 1% وذلك في الأمد الطويل، حيث قدرة قيمة معلمتها بـ 0.8667 وما يستدل بهذه المعلمة على أنه إذا حصل أي تغيير في مؤشر الحوكمة (الجودة التنظيمية) سوف يصاحبه تغير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 8.66% في ذات الاتجاه، ويعزى ذلك تضيق الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، من خلال تفعيل قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 الذي يهدف إلى تبسيط الاجراءات وتشجيع الاستثمارات خاصة الاستثمارات الأجنبية من خلال انشاء الشباك الوحيد لتقليص المعاملات البيروقراطية، مع تعهد الحكومة بالابتعاد عن التغيرات الفجائية، بالإضافة، إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال التسهيلات الضريبية والجمركية الكمية منها والسعرية، كل هذه الاجراءات تعزز ثقة المستثمرين ويمنح الجزائر سمعة ايجابية كوجهة استثمارية آمنة ومستدامة، تشجع على توسع الاستثمار بشكل يتجاوز قطاع المحروقات.

1.4. تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأمد القصير

يقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى احداث التوازن في الأمد الطويل، ويشترط في ذلك أن تكون قيمة معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، حتى يُستدل بها على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 7: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

Variable	Coefficient	Std. Erre	t-Statistic	Prob
D (GR)	1.721347	0.577580	2.98075	0.0084
D (PV)	-0.788866	0.349352	-2.258081	0.0374
D (RQ)	-0.598902	0.541555	-1.105893	0.2842
CointEq (-1)*	-0.931604	0.133242	-6.991792	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالارتكاز على برمجية Eviews 12 (أنظر الملحق رقم 2)

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يلاحظ من الجدول رقم 7 تحقق شرطي ديناميكية الأجل القصير حد تصحيح الخطأ ErrorCorrection Term والذي تقر المقاربة القياسية في نموذج الفجوات أن يكون سالبا ومعنويا عند مستوى 5%، حيث بلغت قيمته $-0.931604 = \text{CointEq}(-1) *$ عند مستوى معنوية (0.0000)، يستدل بذلك أن هناك آلية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بقيمة 93% بمعنى أن 93% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن ($1.0734 = 0.931604/1$) في سنة وتسعة أشهر تقريبا، بمعنى إذا حدثت صدمة على متغيرات المستقلة لمؤشرات الحوكمة سيبقى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر مدة سنة وتسعة أشهر حتى يعود إلى وضعه الطبيعي.

الملاحظ من نتائج الأمد القريب أن مؤشر فعالية الحكومة RG يرتبط بعلاقة طردية ذو دلالة إحصائية مع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث يؤدي تغير فعالية الحكومة بـ 10% إلى تغير في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 17% في نفس الاتجاه، ويرد ذلك إلى استجابة الحكومة لاحتياجات المستثمرين من خلال تحسين الأداء التنفيذي للسياسات والبرامج مما يولد ثقة قوية لدى المستثمرين ويحفزهم على ضخ رؤوس أموال ولو بشكل آني.

كما تبرز من نتائج الأمد القصير أيضا العلاقة العكسية بين الاستقرار السياسي PV والاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حيث يؤدي انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي بـ 10% إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.8%، ويفسر ذلك أن الدول التي تعتمد في اقتصادها على الموارد النفطية بشكل كبير مثل الجزائر قد يرتفع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى في ظل انخفاض الاستقرار السياسي، لأن الشركات مستعدة لتحمل المخاطر في مقابل الحصول على عوائد مرتفعة من النفط والغاز، لأن القرارات الاستثمارية مدفوعة بالموارد، أيضا في ظل انخفاض الاستقرار السياسي تعد فرصة للشركات لتحقيق أرباح أكبر بفضل غياب المنافسة، وامتياز تدني الأسعار، وارتفاع الحوافز.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023، وذلك من خلال اتباع المقاربة النظرية لمؤشرات الحوكمة، وبالإعتماد على مجموعة من الأدوات القياسية والرياضية التي بواسطتها تم اختيار نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي يحقق الهدف بقياس الأثر في الأمدين الفوري والتدريجي، وبذلك توصلنا إلى جملة من النتائج نستعرضها في الآتي:

☒ نتائج الدراسة النظرية

- أظهرت الدراسة النظرية أن الحوكمة بمختلف مؤشراتها تمثل مرتكزا أساسيا في تفسير جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كونها تحقق للمستثمر الأمان والثقة والحفاظ على حقوق ملكيته؛
- كما تبين من الإطار النظري للدراسة أن تحسين جودة المؤسسات ورفع مستوى الشفافية وتقليل البيروقراطية والمساءلة كلها تدهم قرارات المستثمر في توجيه أمواله استثمارته نحو السوق الجزائرية.

☒ نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة، التضخم) والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يرتبط مؤشر الجودة التنظيمية RQ في الأجل الطويل بعلاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إذا تغيرت الجودة التنظيمية بـ 10% سوف يؤدي إلى تغيير الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 8.66% في نفس الاتجاه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

علي

- يرتبط مؤشر فعالية الحكومة GR في الأمد القريب بعلاقة طردية مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تغير فعالية الحكومة بـ 10% سوف يؤدي إلى تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 17.2% في نفس الاتجاه، وهذا ما يثبت صحة الشق الأول من الفرضية الثانية
 - يرتبط مؤشر الاستقرار السياسي PV بعلاقة عكسية في الأمد القريب بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يصاحب تغيير مؤشر الاستقرار السياسي بـ 10% إلى تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 7.8% في الاتجاه المعاكس، وهذا ما يثبت نفي صحة الشق الثاني من الفرضية الثانية.
- وهكذا يمكننا القول أن الحوكمة لها تأثير آبي (لحظي) متمثل في مؤشري فعالية الحكومة GR، والاستقرار السياسي ولها تأثير تزامني (طويل الأجل) متمثل في مؤشر الجودة التنظيمية RQ على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

✘ التوصيات:

- ارتكازا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، تقترح الدراسة بعض التوصيات التي تهدف في مجملها إلى آليات فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
- الاعتماد على الرقمنة لمحاربة الفساد ولتطبيق أمثل لمعايير الحوكمة لتهيئة بيئة استثمارية تستقطب الاستثمارات الأجنبية وتسهل تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل
 - تعزيز انخراط الجزائر في التجمعات الإقليمية وأطر التكامل الاقتصادي، وذلك عبر توسيع مشاركتها في سلاسل القيمة الإقليمية وتفعيل التزاماتها ضمن الاتفاقيات الاقتصادية القارية، بما يسهم في رفع جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وتكاملها مع الأسواق الدولية؛
 - دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي بالتنسيق بين السياسة المالية والنقدية والتجارية من أجل ضبط ضبط التضخم، وتحقيق مستوى مستقر من أسعار الصرف التي من شأنها جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛
 - تفعيل دور السوق المالي كأحد الآليات الرافدة للاستثمار الاجنبي من خلال خلق بيئة أكثر تنافسية؛
 - تعزيز الإطار القانوني للاستثمار.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع الانجليزية

1. Daniel Kaufmann و Aart C Kraay.(2024).The Worldwide Governance Indicators : Methodology and 2024 Update .World Bank.
2. Dobrowolska, B., Dorozynski, T., & Kuna-Marszalek, A. (2023). The Quality of governance and its Impact on fdi inflows: A copmparative study of EU member states. Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe, Issue:3, pp. 7-30.
3. Gangi, Y. a., & Rafid S, A. (2012). The Impact of Governance on FDI fiows toAfrican countries. Word Journal of Entrepreneurship Management and Sustainable Development, Vol:8(2/3), pp. 162-169.
4. Kaufmann, D., Kraa, A., & Mastruzzi, M. (2010). Washington,D.C.USA: The World Bank- Development Research Group,Macroeconomics and Growth Team.

تقييم دور مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1996-2023 دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

5. Pesaran, H., J Smith, R., & Shin, Y. (2001). Bounds testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics(Issue:3), pp. 289-326.
6. Pradhan, R. P., & Sanyal, G. S. (2011). Good Governance and Human Derelopment: evidence form Indian States. Journal of Social and Developmment Science, Volum:1(No: 1), pp. 1-8.
7. THE WORLD BANK. (1991, August 29). Managing Development: The Governance Dimension. Retrieved 09 29, 2025, from.
8. United Nations. (2009). What is Good Governance? Thailand: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.

2.6. المراجع العربية

1. جمال دقيش ، و آخرون. (2019). أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2002 - 2016. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 1(1)، الصفحات 70-87.
2. خديجة سبتي. (2023). تقييم جودة الحكومة دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس. مجلة المعيار، 27(3)، الصفحات 1094-1107.
3. سليمان نصاح، و فاطمة ربحي. (2024). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (1996-2022). مجلة المعيار، 15(2)، الصفحات 464-478.
4. عائشة حديدي، و الهام طرافي. (جوان، 2020). المنهجية المتبعة في تطوير مؤشرات أداء الحوكمة المحلية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية(14)، الصفحات 335-357.
5. كمال عبد حامد محمد آل زيارة. (11 مارس، 2009). الاستثمار الأجنبي المباشر (المنافع والمساوي). مجلة أهل البيت عليهم السلام(07)، الصفحات 72-87.
6. لخضر عقبي. (2024). أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002-2022. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 10(2)، الصفحات 245-266.
7. محمد بن مريم. (جوان، 2018). دور الاستقرار السياسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذوي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية(20)، الصفحات 55-71.

3.6. المواقع الإلكترونية

1. THE WORLD BANK 29). August, 1991. (Managing Development: The Governance Dimension من تاريخ الاسترداد 29 09, 2025 .

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/884111468134710535/pdf/34899.pdf>

2. <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>

7. ملاحق:

ملحق رقم (2)

ملحق رقم (1) تقدير نموذج ARDL

نتائج الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(FDI)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/18/25 Time: 17:37				
Sample: 1996 2023				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GR)	1.721347	0.577580	2.980275	0.0084
D(PV)	-0.788866	0.349352	-2.258081	0.0374
D(RQ)	-0.598902	0.541555	-1.105893	0.2842
CoIntEq(-1)*	-0.931604	0.133242	-6.991792	0.0000
R-squared	0.718070	Mean dependent var	-0.003704	
Adjusted R-squared	0.681296	S.D. dependent var	0.526587	
S.E. of regression	0.297279	Akaike info criterion	0.547859	
Sum squared resid	2.032614	Schwarz criterion	0.739635	
Log likelihood	-3.393397	Hannan-Quinn criter.	0.604744	
Durbin-Watson stat	2.186791			

Dependent Variable: FDI				
Method: ARDL				
Date: 09/18/25 Time: 17:33				
Sample (adjusted): 1997 2023				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CC GR PV RQ INF				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 64				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.068396	0.180289	0.379372	0.7091
CC	-0.441840	0.904048	-0.488735	0.6313
GR	1.721347	0.925421	2.032394	0.0527
GR(-1)	-1.699748	0.825234	-2.059718	0.0551
PV	-0.788866	0.466229	-1.692014	0.1089
PV(-1)	1.139784	0.477001	2.389481	0.0287
RQ	-0.598902	0.705895	-0.848429	0.4080
RQ(-1)	1.406335	0.711136	1.977590	0.0644
INF	-0.009879	0.034522	-0.286178	0.7782
C	1.626505	0.625712	2.919085	0.0096
R-squared	0.686361	Mean dependent var	0.918519	
Adjusted R-squared	0.520317	S.D. dependent var	0.499259	
S.E. of regression	0.345782	Akaike info criterion	0.992103	
Sum squared resid	2.032614	Schwarz criterion	1.472043	
Log likelihood	-3.393397	Hannan-Quinn criter.	1.134815	
F-statistic	4.133603	Durbin-Watson stat	2.186791	
Prob(F-statistic)	0.005760			

ملحق رقم (4) نتائج اختبار

ملحق رقم (3) اختبار التسلسل الذاتي للبواري LM

عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.900922	Prob. F(1,24)	0.3520
Obs*R-squared	0.940687	Prob. Chi-Square(1)	0.3321

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.055131	Prob. F(2,15)	0.1626
Obs*R-squared	5.807199	Prob. Chi-Square(2)	0.0548

ملحق رقم (6) نتائج اختبار

ملحق رقم (5) اختبار التكامل المشترك Bound Test

الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC	-0.474279	0.984013	-0.481985	0.6360
GR	0.023184	0.818104	0.028339	0.9777
PV	0.376692	0.393091	0.983268	0.3393
RQ	0.866713	0.261989	3.308198	0.0042
INF	-0.010605	0.036826	-0.287975	0.7768
C	1.960604	0.589947	3.323356	0.0040
EC = FDI - (-0.4743*CC + 0.0232*GR + 0.3767*PV + 0.8667*RQ - 0.0106*INF + 1.9606)				

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.161787	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15